http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2132) السنة الثامنة - الثلاثاء (17) أيار 2011

كتابة على الحيطان

لا تصدقوهم بعد الآن

عامر القيسي

اثبت المصوّتون على قرار "نواب" الرئيس بأنهم نواب شعارات فارغة من كل مدلولاتها السياسية والفكرية، ذلك أنهم بروح عدم مسؤولية عالية المستوى خرقوا الدستور علنا جهارا لتطمين مصالحهم أو مصالح كتلهم وطوائفهم. ضاربين عرض الحائط تحديات وتضحيات ١٢ مليون عراقي صوّتوا على الدستور في ظروف بالغة التعقيد والخطورة، وسالت دماء من اجل هذا التصويت على أرصفة وشوارع بغداد والمحافظات، وسلّمت الملايين الدستور أمانة في أعناق النواب القدماء منهم والجدد، والواجب الديني والوظيفي والسياسي والأخلاقي واليمين الدستورية كان يحتم عليهم أن يكونوا بمستوى الجماهير التي أودعت الدستور أمانة في أعناقهم، وقد فرطوا بالثقة والأمانة معا على رؤوس الأشهاد وراحوا يتمتعون بإجازاتهم التشريعية في بلاد الله الواسعة بعد أن وقعوا على قرار الخديعة وخيانة الأمانة معا!

بعد الكارثة التي حلت علينا بسبب نواب من طراز نوّابنا الذين صوّتوا على القرار، هل ينبغي علينا ان نصدقهم بعد الآن؟

هل ينبغي ان نصدق دعاواهم بأنهم حماة الدستور ومراقبون أمناء لعمل الحكومة؟

هل نصدق ان مثل هؤلاء النواب سيبنون لنا عراقا ديمقراطيا دستوريا فدراليا تعدديا؟

هل نستمر في خداع أنفسنا بأحلام صناديق الاقتراع التي أفرغوها من محتواها وحوّلوها الى سلالم للوصول الى مصالح خاصة وفئوية؟

هل ينبغي ان نصدقهم وهم يتحدثون بكل رطانة وتلحين معا عن التعديلات الدستورية من اجل العراق الجديد؟

لا تصدقوهم.

ليكن هذا الكلام منشورا سياسيا علنا ..

لا تصدقوهم حتى وان أغلظوا الأيمان، لأنهم ركنوا أيمانهم جانبا أو تناسوها من اجل تثبيت الكراسي والمصالح والامتيازات!

لا تصدقوهم لأنهم ليسوا أهلا لثقتنا وتضحياتنا وصبرنا على بلاوينا وعليهم معا.

لا تصدقوا حماستهم في محاربة الفساد المالي والإداري .. فالفساد بين أضلعهم وأمام أعينهم وعلى طاولاتهم الأنيقة، لكنهم لا يحاربونه لأنه بكل وضوح سيكشف المستور، وهو مستور قال عنه مسؤول مفوضية النزاهة بان كشفه "يشيّب الرضيع" ليس بحجم الأموال وإنما بالأسماء المتورطة فيه!

لا تصدقوهم .. لأنهم لا يريدون عراقا دستوريا ولا ديمقراطيا ولا نظيفا، لان مثل هذا العراق سوف لن ينصب لهم السرادقات ولا يقدم لهم الكراسي، هذا العراق الذي يحاربون نهوضه سيضعهم في الأماكن المخصصة لهم بالتمام والكمال، وهم يعرفون تلك الأماكن كما يعرفون أسماءهم!

لا تصدقوهم لأنهم كذبوا حتى على أنفسهم عندما صرح الكثير منهم أنهم غير موافقين على قرار نواب الرئيس، وراحوا يسوّقون لنا خطاب الخديعة بكل صلافة وعدم احترام.

لا تصدقوهم لأنهم لا يحترمون رأينا ولا يرف لهم جفن على حجم تضحياتنا ويتعاملون معنا كقطيع من الأغنام يساق إلى حيث يراد له أن يساق!

لقد اثبتوا لنا بالدليل القاطع أنهم حُصّاد مغانم ومصالح وان العراق بجمهوره ليس إلا محطة لتخزين الأموال وتبديد المال العام في صفقات مريبة تفوح منها رائحة الفساد المالي والفضائح، لأنهم يتبادلون "لغة" الصمت على بعضهم البعض من اجل أن يمر الفساد بسلام!

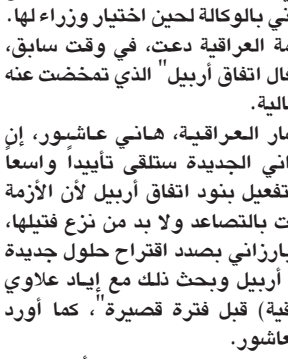

لا تصدقوهم لأنهم بعد ان يضمنوا مصالحهم سيلقون بالعراق وأهله ودستوره وتجربته الى قاع الجحيم ..

لا تصدقوهم .. لا تصدقوهم ..

ضغوط عراقية وأمريكية على رئيس إقليم كردستان

بارزاني يحاول إنقاذ مبادرته من صراع المالكي وعلاوي

□ بغداد / المدى

أعلنت رئاسة إقليم كردستان عزم الرئيس مسعود بارزاني إطلاق مبادرة خلال أيام بشأن الاتفاقات بين الكتل السياسية في العراق.

وقالت مصادر سياسية مقربة من رئاسة الإقليم إن إطلاق المبادرة سيكون بعد مشاورات سيجريها بارزاني مع قادة الكتل السياسية.

لكن تلك المصادر أكدت أن المبادرة الجديدة، التي يعتزم بارزاني إطلاقها، لن تلغي اتفاق أربيل بل ستضمن التزام الفرقاء السياسيين به.

من جهته، كشف مستشار رئيس الوزراء لشؤون إقليم كردستان عن ضغوطات سياسية أمريكية وعراقية على بارزاني من اجل التدخل لحل الخلافات بين الكتل السياسية.

وقال عادل بروازي في تصريح لـ"المدى" إن بارزاني يعد الان صمام الأمان لحكومة الشراكة الوطنية التي تشكلت وفق اتفاقية أربيل، موضحا ان الخلافات الكبيرة التي حدثت بين القائمة العراقية والتحالف الوطني وصلت إلى مديات مقلقة.

وتابع بروازي "أن مناشدات أمريكية وأخرى من سياسيين عراقيين الى برزاني لأجل التدخل وحسم النزاعات بين الكتلتين"، متوقعا عقد لقاء بين علاوي والمالكي وبارزاني في وقت قريب من اجل النقاش والتباحث والخروج بحلول للمشاكل التي تعاني منها البلاد، لا سيما الأمنية منها.

على صعيد، آخر، أعلن القيادي في ائتلاف الكتل الكردستانية، فؤاد معصوم، أن ملف المرشحين لشغل المناصب الأمنية في الحكومة لم يتم حسمه حتى الآن، مشيرا إلى ان بارزاني يبذل جهودا للوصول إلى اتفاق بين الكتل السياسية بشأن ذلك.

وأفاد فؤاد معصوم لوكالة كردستان للأنباء، أمس الأحد، أن "مواقف الكتل السياسية العراقية بخصوص مرشحي المناصب الأمنية في حكومة نوري المالكي لم يطرأ عليها أي تغيير يساعد في حسم الملف"، مشيرا الى ان "الأنباء التي تحدثت عن عقد مجلس النواب العراقي جلسة استثنائية لحسم ملف المناصب الأمنية مجرد شائعات عارية عن الصحة".

وأضاف معصوم ان "اجتماعا عقد بين عدة أطراف سياسية عراقية لبحث ملف مرشحي المناصب الأمنية لكنه لم يكن على الصعيد الرسمي"، مبينا انه "ليس من المتوقع حسم ذلك الملف قبل انتهاء عطلة النواب في ١٣ حزيران المقبل".

وأوضح انه "رغم الخلافات الموجودة بين الكتل السياسية العراقية فان رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني يبذل جهودا للوصول إلى اتفاق بين تلك الكتل بشأن المرشحين للمناصب الأمنية"، لافتا إلى ان "من المنتظر اجتماع رئيس الإقليم بالأطراف والكتل السياسية العراقية في الأيام المقبلة للوصول الى اتفاق في ذلك الخصوص."

وذكر أن "الكتل السياسية قدمت في وقت سابق مرشحين للمناصب الأمنية إلى مجلس النواب حيث تم ترشيح سعدون الدليمي (وزير الثقافة الحالي) لشغل منصب وزارة الدفاع وتوفيق الياسري لوزارة الداخلية ورياض غريب للأمن الوطني"، مفيدا انه "لم يتم ترشيح أسماء جديدة لشغل المناصب الأمنية حتى الآن".

وكان مجلس النواب العراقي قد أعلن عطلته الرسمية في ١٣ أيار الماضي والتي تستمر مدة شهر واحد.

يذكر ان مجلس النواب كان قد صوت في ٢١ كانون الأول الماضي على منح الثقة لحكومة نوري المالكي والتي ضمت ٤٢ وزارة، في حين تولى المالكي بنفسه وزارات الداخلية والدفاع والأمن الوطني بالوكالة لحين اختيار وزراء لها.

وكانت القائمة العراقية دعت، في وقت سابق، إلى عدم "إغفال اتفاق أربيل" الذي تمخضت عنه الحكومة الحالية.

وقال مستشار العراقية، هاني عاشور، إن مبادرة بارزاني الجديدة ستلقى تأييداً واسعاً إذا تضمنت تفعيل بنود اتفاق أربيل لأن الأزمة الحالية أخذت بالتصاعد ولا بد من نزع فتيلها، موضحاً أن بارزاني بصدد اقتراح حلول جديدة لتنفيذ اتفاق أربيل وبحث ذلك مع إياد علاوي (زعيم العراقية) قبل فترة قصيرة"، كما أورد بيان سابق لعاشور.

لكن ائتلاف دولة القانون وجد أن العملية السياسية لا تحتاج مبادرة جديدة.

وقال النائب عن الائتلاف عباس البياتي المقرب من المالكي في تصريحات صحفية إن العملية السياسية ووضع البلد لا يحتاجان مبادرة جديدة، فالمبادرة السابقة المتمثلة باتفاق أربيل وصلت إلى نتائج جيدة وهناك حوارات مستمرة بين التحالف الوطني والعراقية والتحالف الكردستاني ولم تتوقف.

■ يؤكد مستشار للمالكي ان لقاءاً قريباً سيجمع بين بارزاني وعلاوي والمالكي لانهاء الخلاف الدائر، ومحاولة تقريب وجهات النظر في ما يتعلق بالوزارات الأمنية.

لجنة التحقيق: جهات سياسية تحاول تسييس الملف

قائد شرطة بغداد: وثائق تثبت تورط مسؤولين كبار بأحداث البصرة

□ متابعة / المدى

كشف قائد شرطة بغداد امتلاكه مجموعة وثائق تتعلق بهروب المعتقلين من سجن البصرة، فيما أكدت اللجنة المكلفة بالتحقيق انها واجهت ضغوطات من قبل جهات سياسية، لم تسمها، من أجل "تسييس" الملف.

وقال اللواء عادل دحام إن هناك عدة وثائق تثبت تورط مسؤولين كبار بأحداث هروب المعتقلين من سجن البصرة مؤكدا انه سيتم الكشف عن تلك الوثائق المهمة والخطيرة في وقت قريب.

والطريف بالأمر انه خرج من دون تأشيرة.

وتضاربت الأنباء أمس حول أسباب غياب أبو علي البصري المستشار الأمني لرئيس الوزراء المالكي، فيما أبدى ائتلاف دولة القانون انزعاجه من استهداف مكتب المالكي على خلفية التحقيق في هروب سجناء من معتقل البصرة. وفي وقت أكدت مصادر أمنية للمدى أن البصري يتمتع بإجازة أمدها شهران، كان قد تقدم بطلبها إلى الحكومة لأسباب صحية، ظهرت تسريبات صحفية تفيد أن المستشار المشتبه بتورطه بحادثة سجن البصرة قدم استقالته قبل بدء التحقيق.

وكان في ذلك الوقت اللواء عادل دحام قائدا لشرطة محافظة البصرة وتم استدعاؤه من قبل لجنة تقصي الحقائق في هذه الحادثة للتحقيق معه وذكرت مصادر من داخل اللجنة تورط مسؤولين كبار بينهم منتسبون بمكتب رئيس الوزراء نوري المالكي.

وأرجعت لجنة حقوق الإنسان النيابية سبب ذلك إلى الفساد المالي والإداري والولاءات الحزبية، مشيرة إلى أن تكرار الظاهرة ولدت حالة من الاستياء لدى الشارع العراقي.

وقال عضو اللجنة والنائب عن القائمة العراقية زهير الاعرجي، إنه "لا تزال لغاية الآن هناك بعض الجهات تتعاون مع المجرمين في كثير من الأمور منها الدفاع عنهم في المحاكم واستغلال موضوع المعتقلين الأبرياء".

وأوضح الاعرجي أن "هناك جهات أمنية متهمة بالتعاون مع المعتقلين بحكم الفساد المالي والإداري والولاءات الحزبية".

وقد فر ١٢ سجينا متهما بقضايا تتعلق ب "الإرهاب" في شهر كانون الثاني الماضي من سجن في مجمع القصور الرئاسية في منطقة البراضعية القريبة من مركز مدينة البصرة.

وشكل مجلس النواب لجنة للتحقيق في الموضوع، وتتكون من عضوية كل من النائب عدي عواد واسكندر جواد وتوت وحامد عبيد وبكر حمه صديق وصباح جلوب وهفال خضر وقاسم محمد وعامر حسان وعدنان جبار صخي.

وقال عضو اللجنة والنائب عن كتلة الأحرار التابعة للتيار الصدري عدي عواد لوكالة كردستان للأنباء، إن "لجنة تقصي الحقائق استدعت الكثير من المتهمين المتورطين بعملية هروب سجناء من القصور الرئاسية في البصرة"، مبينا ان "التوصيات جاءت نتيجة وثائق وأدلة واعترافات من بعض الذين تورطوا في هذه العملية".

وأوضح ان "واجب مجلس النواب متابعة هذه التوصيات والضغط على الحكومة لتطبيق ما جاء فيها بكل السبل الدستورية والقانونية"، مشير إلى أن "عدم تطبيق توصيات اللجان سواء في مجلس النواب أو وزارة الداخلية سيكون له الأثر البالغ على تردي الوضع الأمني".

وأضاف عواد، ان "اللجنة تعرضت لضغوطات، وحاولت عدة جهات تسييس هذا الملف تجاه عدم الخروج بتوصيات حاسمة لكن اللجنة رفضت تلك الضغوطات"، مؤكدا أن "مجلس النواب وأعضاءه يشددون على هذه التوصيات".

ولم ينشر تقرير أو توصيات لجنة تقصي الحقائق النيابية حول هروب السجناء بشكل رسمي، إلا أن معلومات مسربة قبل أيام أشارت إلى تورط كل من مستشاري مكتب رئيس الوزراء للشؤون الأمنية أبو علي البصري وأبو عمار البصري وذلك عن طريق استخدامهما لصلاحيات غير قانونية ساعدت بهروب السجناء.

وأفادت مصادر مطلعة أن احد الضباط الكبار في لواء بغداد والمقرب من المستشار الأمني لرئيس الوزراء نوري المالكي قد هرب الى جهة مجهولة منذ يوم أمس موضحة ان العميد علي فاضل عمران احد ضباط لواء بغداد وهو احد المقربين من المستشار الأمني عبد فاضل عبد قاسم والملقب بابي علي البصري.

إلى ذلك، نفى ائتلاف دولة القانون تورط مكتب القائد العام للقوات المسلحة، بعملية هروب معتقلين من سجن البصرة، وفي حين أكد أن الاتهام سياسي يهدف للطعن بشخص المالكي، واعتبر تصريحات أعضاء لجنة تقصي الحقائق اجتهادات شخصية.

وقالت مصادر مقربة من دولة القانون إن قيادات القائمة منزعجة من تقرير لجنة تقصي الحقائق حول هروب معتقلين من سجن البصرة، كونه لم يشر إلى تورط مكتب رئيس الوزراء في هذا الأمر.

وقد ذكرت مصادر إعلامية أن أبا علي البصري قد هرب هو الآخر الى جهة مجهولة بعد افتضاح أمره في قضية تهريب الـ ١٢ إرهابيا من تنظيم القاعدة الإرهابي كانوا معتقلين في احد سجون البصرة فيما أوضحت المصادر أن مستشار المالكي الأمني المدعو (أبو علي البصري) قد هرب بواسطة طائرة خاصة أقلته الى خارج العراق وتعكس هذه التناقضات حالة من الفوضى والارتباك مع تزايد حوادث الخروقات الأمنية، والتي لا تسفر غالبا عن نتائج ملموسة وواضحة.

وكان نواب يحققون في الحادثة منذ شهور قد رجحوا تورط شخصيات مهمة في مكتب القائد العام للقوات المسلحة بعملية هروب المعتقلين، مشيرين إلى أن عملية الهروب كانت مدبرة.

وزارة الداخلية أكدت في كانون الثاني الماضي وجود مؤشرات تدل على أن الهاربين من سجن البصرة، مازالوا موجودين في إحدى مناطق المحافظة، مشيرة إلى أن عملية هروب السجناء تمت وفق صفقة مالية بين أهالي الفارين والعاملين في السجون المعنية.

وكان ١٢ إرهابيا معتقلاً هربوا في الـ١٤ من كانون الثاني، من مقر خلية الاستخبارات المشتركة المرتبطة بمكتب القائد العام للقوات المسلحة في بغداد، ويقع المقر ضمن مجمع القصور الرئاسية في منطقة البراضعية القريبة من مركز مدينة البصرة، وقامت القوات الأمنية في الأيام القليلة الماضية باتخاذ إجراءات أمنية مشددة لكنها لم تفلح بإلقاء القبض على المعتقلين الفارين، والذين اعتقلوا في العام الماضي وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب.

بالعربي الصريح

بيان النظام البليد

■ علي عبد السادة

مشكلتي مع النظام انه غير مقنع حين يزّورُ الدولة ويزيف هويتها، أزمتي معه انه حين يتحدث مع العراقيين عن مبررات الإخفاق يفعل ذلك ببلادة.

ردة الفعل على مجمل خروقات وخطايا المؤسسات المتكررة تستغبي الرأي العام والشارع الملتهب. وهذا ما ينذر بأفول النظام.

أبشر اليوم، حزينا نادما على فعلنا المساهم في كل ما يجري، بانتهاء صلاحية الكتل السياسية المقترفة لتزوير الحلم العراقي. وليس ببعيد سقوط كانتونات وخنادق وفرق وأحزاب وكارتلات قسمت العراق الى مربعات حصص ونفوذ. قسمت فيه النظام، دون الأرض، قسمت فيه السلطة دون ترسيم حدود، ولو كانت قد فعلت ذلك، لكان أهون ألما وشرا.

الأدب السياسي العراقي المعاصر يحاول جرنا الى منطقة مستهلكة في التعاطي مع الوعي الشعبي، وهي إهمال أن الناس يفكرون، يدركون، يميزون، او على الأقل انهم غير مصابين بعمى الألوان. يستطيعون التأكد من صلاحية "البيان السياسي" ودرجة قدرته على الإقناع.

هذا الأدب لم ينشأ حديثا هو ابن غير شرعي لأنظمة سياسية معاقة خلفت لنا منبرا جاهزا لتزوير الحفرة العراقية التي تتسع يوما بعد آخر. لم تجلب الديمقراطية العراقية تقليدا جديدا في مخاطبة الجمهور، لم يعرف الفرقاء السياسيون ان "العهد الجديد" بحاجة الى تقنية مغايرة في التحدث مع الناس، تقنية تطرد الإنشاء واللغو والحشو الطويل.

الفرقاء السياسيون يجهلون كيف يبدع المرء خطابا، ذلك انه بحاجة الى ان يبدع بالأساس فعلا سياسيا رصينا. هم يفتقدون إلى الأثر .. ولا خطاب من دون اشتغال.

ملايين العراقيين شعروا بالاهانة حين يبرر النظام حريقا التهم غرفة وثائق وعقود مهمة بان "خللا كهربائيا" التهمها، وحين يكشف تحقيق طويل عريض ضلع فيه جهابذة المحققين ان مسؤولا فاسدا لم يهرب خارج البلاد، لكنه سافر لتقضية إجازته، وحين تفوح رائحة احدهم على انه متهم بعمليات قتل او تزوير شهادة دراسية او تمشية عقود وهمية والإفادة من مبالغها يظهر انه يرقد في إحدى مستشفيات لندن، ببساطة لم يفعل شيء .. انه مريض".

وحين يفر سجناء من دائرة استخبارات البصرة – طبعا ليس سجن أحداث لنتخيل فقر الإجراءات الأمنية المشددة – ويفتح تحقيق رفيع المستوى، ويخرج بان مسؤولا رفيعا متورط بالتهريب، يقولون: "الرجل يشعر بالتعب .. وتقدم بطلب إجازة".

يقترف النظام طريق تدهوره، يرتكب وهن جسده من مؤيدين وداعمين، يتقن أسلوب نهايته وفقدانه القدرة على الاستمرار.

اعرف تماما أن الكتل السياسية في العراق ستنظر الى تبشير النهاية هذا بعين الريبة والشك، وقد أبدو لها بعثيا – هكذا يصفون حسابهم مع المختلف والمغاير يرجمونه بحجار البعث – وقد أكون صداميا او من القاعدة، كل شيء ممكن في ظل دولة تقصي من يدوس لها على طرف، حتى لو برأي او كلمة. كأنها تمتلك حق الوصاية على قاصرين غير قادرين على فعل شي، وانها تعرف أفضل منا، واننا – فيما لو خالفنا ما تقول – سنبدو مجرمين، وقد يهدر دمنا.

أحاول أن اسلم بوصاية النظام على الوعي الجمعي للعراقيين، لكن عليها، قبل ذلك، أن تنفذ وصايتها بخطاب أكثر إقناعا، وان لا تشعر العراقيين بأنهم أغبياء يصدقون اي شيء. وان أي ملهاة ستجعلهم ينسون كوارثهم اليومية.